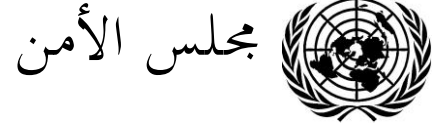


Distr.: General
27 August 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة نيوزيلندا
في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر المرفق). وقد أُعدَّ هذا التقييم تحت إشرافي وبالتشاور مع
أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) جيرارد فان بوهمن
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

300915 280915 15-14531 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة نيوزيلندا (تموز/يوليه ٢٠١٥)

أثناء فترة تولي نيوزيلندا رئاسة المجلس، في تموز/يوليه ٢٠١٥، عقد مجلس الأمن ٣٦ جلسة ومشاورة، تألفت من ١٩ جلسة علنية، و ١٤ جلسة مشاورات مغلقة، وجلسة خاصة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وعُقدت مناقشتان مفتوحتان بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين.

واتخذ المجلس خمسة قرارات، منها قرار يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة المتصلة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، التي أبرمت في فيينا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأصدر المجلس بيانا رئاسيا واحدا وتسعة بيانات صحفية.

أفريقيا

ليبيا

في ١ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا صحفيا عن الحوار السياسي الليبي الذي تتولى الأمم المتحدة تسييره. ورحب أعضاء المجلس باجتماع المشاركين في الحوار السياسي الليبي في المغرب من ٢٥ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأكدوا من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة في ليبيا، وحثوا المشاركين على الموافقة على تشكيل حكومة وفاق وطني، والتوقيع على الاقتراح المقدم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. واتفق أعضاء المجلس على أن الالتزام بتشكيل حكومة وفاق وطني يصب في مصلحة الشعب الليبي ويهدف إلى وضع نهاية للأزمة، ومواجهة الخطر المتزايد للإرهاب. وأشاروا أيضا إلى أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا مستعدة لفرض عقوبات على من يهددون سلام البلد واستقراره وأمنه، أو يقوضون نجاح عملية تحوله السياسي.

وفي ١٥ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في ليبيا. وقال برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إن الحالة في ليبيا مستمرة في التدهور، وأفسحت الفوضى على أرض الواقع المجال أمام توسع الجماعات المتطرفة. وأحاط الأعضاء علما أيضا بتوقيع بعض أطراف الحوار السياسي الليبي بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي في ١١ تموز/يوليه، في الصخيرات، المغرب.

وقال إن التوقيع بالأحرف الأولى هو بادرة تشير إلى اعتماد إطار لإجراء مزيد من المحادثات، وأن الاتفاق حدد إطارا شاملا لإكمال عملية الانتقال السياسي التي بدأت في عام ٢٠١١. ومع أن لجنة الحوار التابعة للمؤتمر الوطني العام لم توقع بعد بالأحرف الأولى على الاتفاق، فإن الباب لا يزال مفتوحا أمامها للانضمام. وستكون حكومة الوفاق الوطني المُحاور المناسب للتصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وقام الممثل الدائم للمليزيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، بإحاطة المجلس علما بالعمل الذي قامت به اللجنة في الفترة من ٥ آذار/مارس إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.

وأعرب الممثل الدائم لليبيا، الذي تكلم بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، عن تأييد حكومته للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الأطراف الليبية في التوصل إلى اتفاق كامل بشأن مختلف المسائل يمهّد الطريق نحو تشكيل حكومة وفاق وطني. وذكر أن الاتفاق يظل مشروطا بقيام المجتمع الدولي بإرغام جميع الأطراف على أن تلتزم نفسها بالاتفاق. وانتقد أنشطة اللجنة، التي لم توافق بعد على طلب الحكومة باستيراد أسلحة، الأمر الذي ارتأي أنه يعوق جهود الحكومة من أجل مكافحة الإرهاب.

ورحب أعضاء المجلس بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق، وحثوا الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد على أن تلتزم بإجراء الحوار السياسي، وأعربوا عن امتنانهم لبلدان المنطقة لدعمها للعملية. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء مخنة المهاجرين غير النظاميين، الذين تضرروا من الحالة في ليبيا. وأعرب أعضاء عن قلقهم إزاء التهديد المتزايد الذي يفرضه تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا والمنطقة. وحث عدد من الأعضاء والممثل الخاص على استخدام الجزاءات للضغط على أولئك الذين يمكن أن يقوضوا العملية السياسية، بينما دعا آخرون إلى توخي الحذر في هذا الصدد لتجنب زيادة تصعيد الحالة.

وفي ١٦ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا صحفيا رحب فيه بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، المغرب، في ١١ تموز/يوليه من جانب غالبية الوفود الليبية. ودعا أعضاء مجلس الأمن جميع الأطراف إلى المشاركة في الحوار السياسي الليبي، وإلى الاتحاد لدعم الاتفاق. وأعرب الأعضاء عن امتنانهم للبلدان المجاورة لليبيا وللشركاء الإقليميين على مساهمتهم في العملية.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

في ٧ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة من محمد بن شيباس، الممثل الخاص للأمم المتحدة العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وسلط الممثل الخاص الضوء على الشواغل المستمرة المتعلقة بالحالة الأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد بسبب الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام. وأدت هذه الهجمات، التي ترتكب أساساً ضد أهداف مدنية، إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية، على الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان المتضررة في جهودها لمكافحة جماعة بوكو حرام. وأكد أيضاً الحاجة إلى التأهب فيما يتعلق بالحالة في عدد من دول غرب أفريقيا وذلك خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية المقرر أن تعقد في تشرين الأول/أكتوبر، وخاصة في بوركينا فاسو، وغينيا، وكوت ديفوار.

وشدد على أن الإصابة بفيروس الإيبولا لا تزال مسألة تثير بالغ القلق على الرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت في هذا الصدد. ومن المثير للقلق أن ليبيريا قد اكتشفت حالات إصابة جديدة في أواخر حزيران/يونيه، بعد أن أعلن حلوها من فيروس الإيبولا في أيار/مايو. ولا تزال سيراليون وغينيا متأثرتين بالفيروس وهذا له أثر مستمر على سبل العيش المحلية. وسيظل دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أمراً أساسياً لبلوغ الهدف المتمثل في القضاء نهائياً على الإصابة بالإيبولا في المنطقة دون الإقليمية.

وفي المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للممثل الخاص والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأعربوا عن قلقهم الشديد إزاء انتشار الإرهاب في بعض أجزاء غرب أفريقيا، وخاصة أنشطة جماعة بوكو حرام، وشددوا على ضرورة التصدي بفعالية لجميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأثنى الأعضاء على الممثل الخاص لدوره في المساعي الحميدة الذي قام به قبل الانتخابات السلمية التي أجريت في وقت سابق من عام ٢٠١٥ في بنن، وتوغو، ونيجيريا. وأشار بعض الأعضاء أيضاً إلى أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ينبغي ألا يقتصر على التركيز على المسائل الانتخابية، بل على جميع عناصر ولايته. وأعرب الأعضاء عن دعمهم لدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الممثل الخاص في الحوار الدائر في غينيا، الذي يهدف إلى عقد انتخابات سلمية وذات مصداقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العملية الانتقالية في بوركينا فاسو، ورحبوا بمشاركة الممثل الخاص وتواصله من الأطراف صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في غامبيا. وقال الممثل الخاص إنه لا يزال على اتصال مع الحكومة، وأن مكتبه يسعى للقيام بدور إيجابي.

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والسودان/جنوب السودان

استمع المجلس إلى إحاطة في جلسة مشاورات مغلقة عقدت في ٨ تموز/يوليه أدلى بها هايلي تيبلاهون جبرمريام، رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عن الحالة في أبيي، وتنفيذ ولاية القوة. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها هايلي منكربوس، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) بشأن المسائل المتعلقة بالسودان/جنوب السودان. وشارك المبعوث الخاص عبر التداول من بعد بواسطة الفيديو من أديس أبابا.

وعرض رئيس البعثة التقدم الذي أحرزته القوة من أجل تحسين الحالة الأمنية في أبيي. وأشار إلى غياب أي سيادة للقانون ومؤسسات الحوكمة على الصعيد المحلي، واستمرار وجود جماعات مسلحة (منها عناصر الميسيرية والجيش الشعبي لتحرير السودان)، وقال إنه على الرغم من أن الوضع مستقر، فلا تزال هناك توترات قائمة.

وأشار أعضاء المجلس إلى أن الخطوات التي يتعين اتخاذها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التوترات تشمل عقد اجتماع بين الزعماء التقليديين لقبائل دينكا نقوك وقبائل الميسيرية؛ وإنشاء مؤسسات الإدارة المؤقتة المشتركة في قطاعات منها سيادة القانون والعدالة؛ والتشغيل الفعال للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وأشار الأعضاء إلى أنه لا بد من الالتزام الكامل من جانب كل من السودان وجنوب السودان بتنفيذ تلك الخطوات.

وأشار المبعوث الخاص إلى أنه تم إحراز تقدم ضئيل بين الطرفين بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بسبب التزايدات الداخلية داخل السودان وجنوب السودان. وفيما يتعلق بالسودان، أشار إلى الأهمية المحورية لعملية إجراء حوار وطني حقيقي وشامل للجميع، وضرورة أن تلقى هذه العملية الدعم الكامل من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي ومن الأمم المتحدة. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في السودان، حيث لا يزال النزاع مستمرا.

وفيما يتعلق بجنوب السودان، أطلع المبعوث الخاص المجلس على آخر مستجدات جهود الوساطة السياسية التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مشيرا إلى أنه يرى أن الحكومة والمعارضة تعملان على تحقيق نتيجة عسكرية وليس نتيجة سياسية. ويؤدي

استمرار القتال إلى تحلل القوات المحاربة إلى فصائل قبلية. وتضرر أيضا الانقسامات داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بفرص تحقيق السلام، ومن المأمول أن تشجع الصيغة الموسعة لآلية الوساطة، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على اتباع نهج موحد بقدر أكبر.

وفي ١٤ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٣٠ (٢٠١٥)، الذي مدد بموجبه ولاية القوة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكرر المجلس مطالبته السودان وجنوب السودان القيام على وجه السرعة بإنشاء إدارة منطقة أبيي ومجلسها، وحث الحكومتين على اتخاذ خطوات فورية لتنفيذ تدابير بناء الثقة بين المجتمعات المحلية المعنية في أبيي. وعقب اتخاذ القرار، أدلى ببيانين أمام المجلس ممثلًا كل من السودان وجنوب السودان وذلك بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت. واقترح الممثل الدائم لجنوب السودان تنقيح الترتيبات الحالية لمنطقة أبيي، التي ستحول المنطقة إلى محمية دولية لضمان الأمن وتقديم الخدمات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار القائم بالأعمال بالنيابة للسودان إلى أن هذه المسألة يجب دراستها بطريقة شاملة، ويجب ألا يكون التوصل إلى حل على حساب أي من الطرفين، ويجب تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السودان وجنوب السودان. وحذر أيضا من مغبة اتخاذ تدابير أحادية، من قبيل القرار الذي اتخذته قبيلة دينكا نقوك بإجراء استفتاء بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

جنوب السودان

استمع المجلس إلى إحاطتين في جلسة مشاورات مغلقة عقدت في ٨ تموز/يوليه في إطار بند "مسائل أخرى" أدلى بهما إرفيه لادسو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ويوكا برانندت نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وخاصة الحالة التي يواجهها الأطفال. وعرضا تقارير تفصيلية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكب ضد المدنيين، وخاصة الأطفال، في سياق القتال المستمر في جنوب السودان، على النحو الذي سبق أن أشارت إليه اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وقدم وكيل الأمين العام بعض الاقتراحات المحددة لكي يتخذ المجلس إجراءات تؤدي إلى ممارسة مزيد من الضغط على الأطراف، منها أن يقوم رئيس مجلس الأمن بتوجيه رسالة إلى رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ورئيس الاتحاد الأفريقي يعرب فيها عن قلقه ويحث علي اتخاذ إجراءات؛ وأن يصدر المجلس بيانا رئاسيا، يتزامن مع الذكرى السنوية الرابعة لاستقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه؛ وأن يفرض المجلس على الفور حظرا على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان؛ وأن ينظر المجلس في إنشاء لجنة تحقيق دولية، تتناول

الجرائم التي ارتكبت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (عندما اختتمت لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي عملها).

وحثت نائبة المدير التنفيذي المجلس على أن يطلب إتاحة إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة وأن يدعو إلى إجراء تحقيقات، مشيرة إلى أنه ينبغي دعوة الحكومة وقادة المعارضة إلى نبذ التكتيكات التي تسفر عن جرائم ترتكب ضد الأطفال، وإلى إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلق بالغ إزاء استمرار القتال، وإزاء التقارير الواردة عن التعديات الجسيمة على حقوق الإنسان وانتهاكاتها، بما في ذلك ضد الأطفال. وقال الأعضاء إنه يتعين بذل جهود لدعم عملية الوساطة السياسية من أجل وقف القتال. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أنه يتعين على المجلس أن يجري تغييرا في النهج الذي يتبعه إزاء النزاع الدائر في جنوب السودان. وأبرز بعض الأعضاء ضرورة تطبيق العدالة والإخضاع للمساءلة عن الجرائم المرتكبة. وجرى التطرق أيضا إلى مسألة أثر الجزاءات بوصفها أداة من أدوات الضغط السياسي على أطراف النزاع.

وفي ٩ تموز/يوليه، صدر بيان موجه إلى الصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس، في جملة أمور، عن خيبة أمل بالغة إزاء الإجراءات التي اتخذها قادة جنوب السودان، مشيرين إلى أن عدم قيام القادة بالسعي لتحقيق السلام أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وتشريد أكثر من ٢,١ مليون شخص، وإلى هجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وقتلهم. وأدى الوضع أيضا إلى عمليات نزوح داخلية للأشخاص الذين تقدم لهم الأمم المتحدة الحماية، وإلى الاحتياج إلى موظفي المساعدة الإنسانية. وأقروا العمل الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في قيادة عملية الوساطة، وأشاروا إلى تحديد ستة أفراد كأفراد خاضعين للجزاءات بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، وشددوا على الحاجة الماسة والضرورة الملحة لوضع نهاية للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة.

بوروندي

في ٢ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات مغلقة في إطار بند "مسائل أخرى" بشأن الحالة في بوروندي. واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من عبد الله باتيلي الممثل الخاص للأمين العام المعني بوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وإيساكا سونا نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، وإيفان سيمونوفيتش الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان.

وقدم الممثل الخاص إحاطة عن عمل فريق التيسير الدولي، الذي يضم ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد اجتماعاً لأصحاب المصلحة البورونديين لمناقشة الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية في البلد. وأشار إلى أنه خلال الحوار الذي دار في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه لم يحضر الحزب السياسي الحاكم، وهو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، إلا جلسة واحدة فقط، بحضور وزير الداخلية في ٢٤ حزيران/يونيه لكي ينقل رسالة تشير إلى أن حكومة بوروندي لن تشارك. وقال الممثل الخاص إن المعارضة أفادت بأنها لا تريد حكومة انتقالية وهو ما تسعى إليه الحكومة؛ بل ترغب في أن تضمن أن تجري الانتخابات في بيئة حرة ونزيهة وآمنة. وبسبب هذا الطريق المسدود، وافق فريق التيسير الدولي على اقتراح تأجيل الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية حتى ٣٠ تموز/يوليه للتمكن من تهيئة ظروف تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوق بها.

وأشار نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي إلى أن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة التي ترصد كامل العملية الانتخابية، بنشر مراقبين في ١٧ من مقاطعات بوروندي. وجرّت الانتخابات التشريعية في ٢٨ حزيران/يونيه في مواجهة أزمة سياسية حادة مع توترات متصاعدة. وتصرفت اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية على نحو مناسب في وضع قوائم انتخابية والموافقة على المرشحين، إلا أن المعارضة اتهمت الهيئة بأنها تنقصها المصداقية. وقال الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إن التحضير للانتخابات قد شابته حملة من التهريب ضد أحزاب المعارضة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة. وأشار كذلك إلى صدور بعض التعليقات المثيرة للقلق من مكتب الرئيس، كان يمكن أن تؤدي إلى توترات وانقسامات إثنية.

وناقش أعضاء المجلس الجدول الزمني للانتخابات والبيانات الصادرة عن جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي التي دعت إلى تأجيل الانتخابات. وأشار الأعضاء أيضاً إلى أن الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية قد جرت في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء التقييم الأولي الذي يفيد بعدم استيفاء الحد الأدنى من الشروط اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. وقال أحد الأعضاء إنه كان هناك إقبال كبير بين الناخبين، وسادت بيئة هادئة عموماً خلال التصويت. وأعرب أيضاً أعضاء المجلس عن تأييدهم للدور المتواصل الذي تضطلع به جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي في السعي للتصدي للأزمة، وأحاطوا

علما على وجه الخصوص بأن جماعة شرق أفريقيا ستعقد مؤتمر قمة في ٦ تموز/يوليه. ويسود تأييد واسع النطاق بين أعضاء المجلس لاستئناف الحوار السياسي، والتزام بمواصلة رصد التطورات في بوروندي. وعقب المشاورات، أدلى رئيس مجلس الأمن بمعلومات إلى الصحافة.

وفي ٩ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في بوروندي. وقدم كل من تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وزيد بن رعد الحسين مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي شارك في الاجتماع عبر التداول عن طريق الفيديو، إحاطتين إلى المجلس. وقال الأمين العام المساعد إنه لا ينبغي الاستهانة بخطر تدهور الحالة في بوروندي. وأضاف إن نقطة الانطلاق تتمثل في وضع جناح الشباب إمبونيراكور تحت السيطرة. وأشار إلى أنه في حين أن التحضير للانتخابات كان كافيا إلى حد كبير وأن البورونديين توجهوا إلى صناديق الاقتراع بأعداد كبيرة، فإن التصويت سبقه ورافقه عنف وسط مقاطعة المعارضة. وأشار أيضا إلى أن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي خلصت إلى أن البيئة غير مواتية لإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

واستهل المفوض السامي لحقوق الإنسان إحاطته بإشارة إلى تاريخ بوروندي الطويل من العنف. وقال إن قرار الرئيس نكورونزيزا الترشح لفترة ثالثة قوّض عقدا من التقدم المحرز في بناء مؤسسات ديمقراطية وتحقيق مكاسب نحو إقامة مجتمع وطني مشترك. وقال إن الأشهر الستة الماضية شهدت استهدافا لأعضاء أحزاب المعارضة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام بالتخويف والاحتجاز التعسفي، وشدد على ضرورة الإخضاع للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال الأزمة.

وتكلم الممثل الدائم لبوروندي بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، فقال إن البورونديين قد أدلوا بأصواتهم بطريقة حرة وسلمية. وقال إن ارتفاع عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات قد بعث برسالة تفيد بأن الأغلبية الصامتة التي لم تشارك في الاحتجاجات العنيفة تؤمن بالعملية الديمقراطية.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود الإقليمية الجارية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وأهمية الحوار السياسي. وناقش أعضاء المجلس العناصر المختلفة لبيان جماعة شرق أفريقيا في ٦ تموز/يوليه، بما في ذلك مفهوم تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات. وكان هناك أيضا تأييد واسع لاستئناف الحوار السياسي في الوقت المحدد، الذي يتولى تيسيره الرئيس موسيفيني رئيس أوغندا.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات مغلقة واستمع إلى إحاطة من كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ونائب رئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي عن إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢١ تموز/يوليه. وأوجز الأمين العام المساعد البيان الأولي لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية، الذي خلص إلى أن الانتخابات وإن كانت سلمية نسبياً وجرت على نحو ملائم، فإن البيئة لم تكن مواتية عموماً لعملية انتخابية شاملة للجميع وذات مصداقية وحرّة. ووجه انتباه المجلس أيضاً إلى التقييم الذي أعدته جماعة شرق أفريقيا بشأن إجراء الانتخابات، والذي جاء مماثلاً. وأشار نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي إلى أن الحالة الأمنية بعد الانتخابات ظلت غير مستقرة، مع ورود تقارير عن وقوع بعض الاشتباكات المسلحة في المناطق الريفية. وأعرب مقدماً الإحاطتين عن تأييدهما للاستئناف الفوري لحوار سياسي شامل بين جميع أصحاب المصلحة البورونديين.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي تقودها أوغندا الرامية إلى استئناف الحوار السياسي، بما في ذلك إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية. ورحب أعضاء المجلس أيضاً بنشر الاتحاد الأفريقي مراقبين لحقوق الإنسان ومراقبين عسكريين في بوروندي في الآونة الأخيرة.

الصومال

في ١٦ تموز/يوليه، قدم إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس عن البعثة الثانية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لوضع معايير مرجعية، التي أوفدت في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. وقام بإبلاغ المجلس بأنه نتيجة تحقيق مكاسب كبيرة ضد حركة الشباب، تكيّفت الجماعة ولجأت إلى شن هجمات غير متماثلة لقطع سبل الوصول إلى المناطق المستعادة حديثاً. ووسعت الجماعة أيضاً نطاق وجودها في بونتلاندي، بالصومال، ونفوذها في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك كينيا. ولم يوص بنشر عملية لحفظ السلام في الصومال في هذا الوقت، قبل نهاية عام ٢٠١٦ على الأقل، مشيراً إلى أن هذه العملية ستكون محفوفة بمخاطر كبيرة. وأوصت البعثة كذلك بوضع استراتيجية أمنية لدعم البيئة السياسية على مدى الأشهر الـ ١٨ المقبلة، وبمواصلة زيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى حد أقصاه ١٢٦ ٢٢ من الأفراد النظاميين. وارتأى أن توصيات بعثة وضع المعايير المرجعية طموحة وتستلزم التزاماً مشتركاً من جانب الحكومة الاتحادية الصومالية، والاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والأمم المتحدة، والشركاء الآخرين.

وفي مشاورات مغلقة أبلغ أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، المجلس بأن من المقرر إجراء استعراض استراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان أن تظل البعثة تفي بالغرض، وأحاط الأعضاء علماً بآثار الاستعراض على الدعم الميداني. وحددوا التحديات التي تواجه تقديم الدعم اللوجستي في الصومال. وأبدى أعضاء المجلس دعمهم للاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة وضع المعايير المرجعية، والأدوار التي تقوم بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ووافقوا على أن الظروف غير ملائمة لنشر عملية لحفظ السلام في الصومال، ورحبوا بالاستعراض المقبل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعرب المجلس عن تأييده لمواصلة الجهود المبذولة للقضاء على التهديد الذي تشكله حركة الشباب.

وخلال المشاورات المعقودة في ١٦ تموز/يوليه قدم الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن عمل اللجنة في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقدم لمحة عامة عن المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في ٨ نيسان/أبريل و ١١ أيار/مايو، بشأن عمل فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا وعن قيامها بتيسير الحوار بين أعضاء الفريق والممثل الدائم لإريتريا في ٣١ آذار/مارس. وأشار إلى أنه يعتزم السفر إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ للاطلاع "بشكل مباشر" على الحالة السائدة على أرض الواقع، الأمر الذي حظي بتأييد بعض أعضاء المجلس. وحث بعض الأعضاء أيضاً على تحسين العلاقات بين الفريق وحكومة إريتريا.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً صحفياً يدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي شنته حركة الشباب على فندق قصر الجزيرة في مقديشو، في ٢٦ تموز/يوليه. وتسبب الهجوم في وقوع عدد من القتلى والجرحى، بما في ذلك وفاة أحد أفراد الأمن من السفارة الصينية.

وفي ٢٨ تموز/يوليه اتخذ المجلس بإجماع الآراء القرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦ وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٥ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، أطلع المجلس على آخر التطورات عن الحالة الأمنية في البلد، والعملية الانتخابية المقبلة، والتنمية الاقتصادية للبلد. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، تكلم عن الحاجة الماسة إلى وضع ميزانية واقعية، ووضع جدول زمني واقعي للانتخابات. وتكلم أيضا عن الحاجة إلى تحديث سجل الناخبين وضمان توافر المجال السياسي اللازم للمجتمع المدني والمعارضة من أجل كفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافية. وقال إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تتحمل مسؤولية ذلك. وأكّدت أيضا الحاجة إلى إجراء حوار بناء وإقامة علاقة بين الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنسبة للحالة الأمنية، قدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس بشأن العمليات العسكرية الجارية، وخاصة ضد قوة المقاومة الوطنية في إيتوري، التي يجري تنفيذها دعما للجيش الوطني. ولا تزال العمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا متوقفة.

وقدمت الممثلة الدائمة للأردن، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، إحاطة إلى المجلس بشأن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى المنطقة، وشددت على التناقض القائم بين الموارد الطبيعية الواسعة للبلد وعدم قدرة الدولة على الاستفادة منها من أجل توليد الثروة الوطنية والتنمية. وأوضحت إنها قامت في الاجتماعات، التي عقدها مع مجموعة من المتحاورين خلال الزيارة، بتشجيع تحديد أسماء الجهات الخاضعة للجزاءات. ودعت أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز أمن مخزونها من الأسلحة، وتنفيذ برنامج وطني لوسم الأسلحة.

وأكد الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، متحدثا بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، التزام حكومته بالقيام بإصلاح القطاع الأمني، وتوطيد سلطة الدولة في شرق البلد. وقال إن العلاقات بين الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إيجابية، وأعرب عن أمله في أن يمكن مواصلة إيجاد أرضية مشتركة من خلال الحوار المستمر. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، أكد من جديد اعتزام الحكومة ترسيخ ثقافة الديمقراطية، وأشار إلى أن إصدار الجدول الزمني الشامل للانتخابات، والميزانية المتصلة به، يظهر استعداد الحكومة لإجراء انتخابات شفافة.

وأعرب المجلس أثناء المشاورات عن دعمه القوي لعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتزامه بضمان عدم فقدان التقدم المحرز. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن الإحباط إزاء استمرار الأزمة بين البعثة والحكومة، التي أدت إلى تعليق العمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومثلت العملية الانتخابية مبعثاً رئيسياً آخر للقلق سلط الضوء عليه عدد من أعضاء المجلس. وناقش الأعضاء الحوار الاستراتيجي الجاري بين الحكومة والبعثة. وتم الإعراب عن تأييد واسع لعمل لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، ولا سيما الزيارة الميدانية الأخيرة التي قامت بها رئيسة اللجنة للمرة الأولى منذ إنشاء اللجنة.

مالي

في أعقاب الهجوم المميت على قافلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٢ تموز/يوليه في منطقة تمبكتو بمالي، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفياً يدين فيه الهجوم الإرهابي بأقوى العبارات. وأعرب أعضاء المجلس، في البيان، عن أعمق التعازي لأسر حفظة السلام الستة الذين قتلوا، وهم من بوركينا فاسو، وكذلك الحكومة وشعب البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الأعضاء من جديد دعمهم الكامل للبعثة في البيان الصحفي، بما في ذلك الدور الذي تقوم به البعثة في دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

آسيا

أفغانستان

في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفياً، رحب فيه أعضاء المجلس بالمحادثات المباشرة التي جرت في ٧ تموز/يوليه في ميوري، باكستان، بين ممثلي حكومة أفغانستان وحركة طالبان، بوصف ذلك خطوة نحو تحقيق السلام والمصالحة. وشجع الأعضاء طرفي المحادثات على مواصلة البناء على هذه الجهود، وأعربوا عن تقديرهم للدور البناء الذي تضطلع به حكومات باكستان، والصين، والولايات المتحدة وكذلك المجتمع الدولي. وأكد أعضاء المجلس من جديد أيضاً على دور المرأة في عملية السلام، وأشاروا إلى ضرورة مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في العملية.

الشرق الأوسط

لبنان

في ٨ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان وعمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقدمت سيغريد كاغ، منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وأيضا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطتين إلى المجلس.

وأفادت المنسقة الخاصة بأنه سادت فترة هدوء حظيت بالترحيب عبر الخط الأزرق، وبعث ذلك رسالة واضحة من جميع الأطراف بأنها راغبة في تفادي النزاع. ومع ذلك، أدت تصريحات صدرت مؤخرا عن حزب الله وإسرائيل إلى مناخ من التوتر. ودعت جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن التصريحات الموجهة للمشاعر. وأشارت أيضا إلى أنه ينبغي عدم الخلط بين الهدوء وبين التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا يزال تكديس حزب الله ترسانة كبيرة من الأسلحة الاستراتيجية يشكل التزاما رئيسيا لم ينفذ بعد واردا في القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويمثل تهديدا لاستقرار لبنان. وقالت إن عمليات التحليق الإسرائيلية اليومية فوق الأراضي اللبنانية، والحوادث التي وقعت في منطقة مزارع شبعا تلزمها معالجة.

وأشارت إلى أن الحالة على طول حدود لبنان والجمهورية العربية السورية ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ، ودعت جميع الأطراف اللبنانية الفاعلة إلى التقيد بالسياسة الوطنية الداعية للنأي بالنفس. وأثنت على القوات المسلحة اللبنانية على الدور الحاسم الذي تقوم به في ضمان الاستقرار والأمن في البلد، وشجعت المجتمع الدولي على مواصلة دعمها، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب. وأعربت عن قلقها إزاء ما تفيد به التقارير عن ازدياد التطرف، وشجعت الجهات المانحة والشركاء على البحث عن حلول مبتكرة للتصدي لتردي الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في لبنان وتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للبلد.

وأفادت بأن لبنان يواصل استضافة أعلى نسبة من عدد اللاجئين في العالم، وأشارت إلى المخاطر الشديدة التي يواجهها اللاجئون والتي يتعين التصدي لها. وأشارت أيضا إلى عدم إحراز تقدم ملموس بشأن الفراغ الرئاسي، وشجعت قادة لبنان على انتخاب رئيس دون مزيد من التأخير.

وأكد وكيل الأمين العام أن الأطراف تواصل التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتستخدم ترتيبات الاتصال القائمة من خلال الآلية الثلاثية الأطراف التي تستعين بها

القوة لتقليل التوترات وللتصدي للحوادث الأمنية. وهناك تنسيق قوي بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة من خلال أمور منها المناورات المشتركة والتدريب المشترك. وأقر أعضاء المجلس بأن استمرار شغور منصب الرئاسة ينطوي على مخاطر بالنسبة للبنان. وأعرب كثير من الأعضاء عن القلق إزاء أثر الأزمة السورية، بما في ذلك العدد الكبير من اللاجئين الذين يستضيفهم لبنان، وأكدوا على أهمية استمرار الدعم الدولي المقدم إلى لبنان من خلال المجلس ومجموعة الدعم الدولية للبنان والشراكات الثنائية. وأثنى كثير من أعضاء المجلس على القوات المسلحة اللبنانية لجهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية، وأقروا بأهمية تقديم دعم مادي لها. وأشاروا أيضا إلى ضرورة أن يتجنب الجانبان لغة التصعيد.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٣ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشته ريع السنوية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ورأس الجلسة موراي ماكلي، وزير خارجية نيوزيلندا. وفي الإحاطة التي قدمها إلى المجلس نيكولا ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، حث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وحذر من أن تأييد الحل القائم على وجود دولتين آخذ في التضاؤل فيما بين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. وقال إن الحالة الراهنة على أرض الواقع لا يمكن أن تستمر، نظرا لأن الحل القائم على وجود دولتين لا يزال خاضعا للتهديد، لأسباب منها بناء المستوطنات، والحوادث الأمنية، والعنف المتصل بالاحتلال، والافتقار إلى الوحدة الفلسطينية. ويجب وقف الأنشطة المضطّعة بها في الضفة الغربية، بما في ذلك بناء المستوطنات، وما يسمى بإضفاء الصفة القانونية على المواقع الاستيطانية، وأعمال الهدم والطرْد. وقد قوَّض الوضع في غزة بعد خروجها من نزاع منتصف عام ٢٠١٤ الاعتقاد السائد بين السكان بإمكانية إحراز تقدم حقيقي. وقال إنه يرى أن أنشطة الجهاديين السلفيين والجماعات المتطرفة الأخرى تدعو إلى القلق ليس فقط في غزة، ولكن أيضا في سيناء المجاورة، حيث وردت تقارير عن دعمهم للنشط للمقاتلين على الجانب المصري من الحدود.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية والقدس الشرقية، قال إن تواتر الحوادث الأمنية قد انخفض بالمقارنة بالشهر السابق، ولكن الوضع لا يزال متوترا. وقال إن ٥٠ فلسطينيا في المجموع أصيبوا بجراح في الأسابيع الأخيرة، وأطلقت النار على أربعة وقتلوا على أيدي قوات

الأمن الإسرائيلية، منهم شخصان عند نقاط التفتيش بالقرب من نابلس ورام الله. وطعن اثنان من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية وأصيبا بجراح، أحدهما في حالة خطيرة.

وقال المنسق الخاص إنه في غياب عملية سياسية، يشكل تصاعد التطرف المقترن بالعنف والإرهاب في المنطقة خطراً على التطلعات الفلسطينية بإقامة دولة، وعلى أمن إسرائيل. وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يعمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تهيئة الظروف على أرض الواقع، على الصعيدين الإقليمي والدولي، التي من شأنها أن تيسر العودة إلى مفاوضات مجدية، على أساس إطار متفق عليه وضمن إطار زمني معقول.

وأعرب عن قلقه العميق إزاء الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعوق أنشطة المنظمة. ودعا أيضاً الجهات المانحة إلى الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر إعادة تعمير غزة. ولا يزال أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص من سكان غزة بدون مأوى، ولا يزال ٥٠ ٠٠٠ منهم يأوون إلى مباني المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتكلم الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس عن خطورة النتائج المترتبة على الجمود في عملية السلام وعدم وجود أفق سياسي يجري في إطاره حل النزاع. ودعوا إلى تجديد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، لتشجيع الطرفين على التفاوض. وأعرب كثير من الأعضاء عن القلق إزاء تدهور الأوضاع على أرض الواقع، وخطر التطرف المتزايد، وانتقدوا استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وذكر كثير من المشاركين المفاوضات الناجحة التي جرت بشأن خطة العمل الشاملة المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، وأشاروا إلى أنها مثال على ترجيح كفة الدبلوماسية على كفة النزاع، وهو أمر يتعين تكراره في نزاعات إقليمية أخرى. وتناول معظم المشاركين أيضاً ارتفاع نسبة المعاناة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وفي اليمن، وأشاروا إلى الحالة في العراق ولبنان.

وفي ٣١ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً إلى الصحافة يدين الهجمات الإرهابية في دوما، قرب نابلس. وقدم أعضاء المجلس تعازيهم إلى أسر الضحايا وإلى القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وشددوا على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الاعتداءات إلى العدالة، ودعوا إلى الهدوء الفوري. وأكدوا من جديد أيضاً ضرورة مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية، وذلك بكل الوسائل الممكنة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الجمهورية العربية السورية

الأسلحة الكيميائية

في ٩ تموز/يوليه، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة، وقدم كيم وون سو، ممثل الأمم المتحدة السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وقال إنه تم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ القرار، مع التحقق من تدمير ٤ مرافق من بين المرافق الـ ١٢ المتبقية لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وتدمير مرفق واحد وإن كان لم يتم التحقق من ذلك، وتجهيز ستة مرافق لاستيعاب المتفجرات، بينما لا يزال الوصول متعذرا إلى مرفق واحد لأسباب أمنية. وبالإضافة إلى ذلك تم تدمير ٩٨,٨ في المائة من مجموع المواد الكيميائية المعلنة. وفيما يتعلق بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية وتعديلاته اللاحقة، أجرى فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية زيارته التاسعة للبلد في أيار/مايو، وسيقوم بزيارة أخرى في أواخر تموز/يوليه أو أوائل آب/أغسطس. وفيما يتعلق بمزاعم استخدام المواد الكيميائية السامة لأغراض عدائية، قامت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارة الجمهورية العربية السورية، وبلد آخر، وتقوم بتحليل المعلومات التي تم جمعها.

وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأعرب الأعضاء عن القلق إزاء الادعاءات المستمرة باستخدام الأسلحة الكيميائية ورحبوا بالعمل الذي تقوم به بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقيق في هذه الادعاءات. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء احتمال وجود تباينات في الإعلانات التي قدمتها الجمهورية العربية السورية بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية، وأعربوا عن تطلعهم للنتائج التي خلص إليها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ودعا الأعضاء إلى مواصلة التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشددوا أيضا على أهمية التماس حل سياسي من خلال الحوار بين الأطراف السورية. وأشار بعض الأعضاء إلى ضرورة تحديد مرتكبي الاعتداءات الجارية بالأسلحة الكيميائية، وأشاروا في هذا الصدد إلى إمكانية أن يتخذ المجلس إجراءات أخرى عن طريق اتخاذ قرار.

الحالة الإنسانية

في ٢٨ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وفي الإحاطة التي قدمها ستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المجلس، أوضح تدهور الأزمة الإنسانية، التي قال إنها تتسم بفشل كامل في حماية المدنيين.

وفي رأيه، أن الهجمات العشوائية من قبل جميع أطراف النزاع لا تزال السبب الرئيسي في الوفيات والإصابات بين المدنيين. وتسبب القتال العنيف في جميع أنحاء البلد في زيادة كبيرة في حجم التشريد، وتشرّد حتى الآن مليون شخص في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد اللاجئين المسجلين في البلدان المجاورة أربعة ملايين شخص في تموز/يوليه، وهو أكبر عدد للاجئين من جراء نزاع واحد في جميع أنحاء العالم في أكثر من ربع قرن. وأعرب عن الأمل في أن تتيح زيارته المقبلة إلى دمشق الفرصة للعمل بصورة بناءة مع الحكومة لمواجهة بعض التحديات الهامة التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية الهامة والتي تعوق العمليات الإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك ما يتعلق بالزيادة في الهجمات العشوائية، وزيادة التشريد، وعدم احترام الحياد الطبي، وأنه لا يزال هناك ٤٢٢ ٠٠٠ شخص تحت الحصار. وأكد كثير من الأعضاء ضرورة احترام أطراف النزاع للقانون الإنساني الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤). وأثنى بعض الأعضاء على البلدان المجاورة التي تستضيف الآن أربعة ملايين لاجئ. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم للزيارة المقترحة أن يقوم بها وكيل الأمين العام إلى الجمهورية العربية السورية في آب/أغسطس، وأشاروا إلى أنه لن يمكن التوصل إلى تسوية للنزاع بدون حل سياسي.

الحالة السياسية

في ٢٩ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما الجمهورية العربية السورية. وقدم كل من الأمين العام وستافان دي ميستورا المبعوث الخاص للأمين العام للجمهورية العربية السورية، إحاطتين إلى المجلس بشأن أحدث التطورات في التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

ووصف الأمين العام السوري بأنه رمز مخزٍ لانقسام المجتمع الدولي وفشله، وحث المجلس على إقرار التوصيات الجديدة التي قدمها مبعوثه الخاص بشأن إيجاد تسوية سياسية على أساس بيان جنيف الصادر عام ٢٠١٢. وقال إن الجمهورية العربية السورية هي أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، مع ما لا يقل عن ربع مليون حالة وفاة، وتشريد أعداد كبيرة. وهناك انعدام للمساءلة عن جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان وتعرض الشعب السوري للأسلحة الكيميائية وأجهزة القتل العشوائي. وأدى النزاع السوري إلى تأجيج الطائفية والتطرف في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة. ولا يزال التزايد الكبير والمستمر في حجم الاحتياجات يفوق التمويل الموفر للأنشطة الإنسانية.

وأشار إلى أنه وجه المبعوث الخاص إلى إيجاد تسوية سياسية للتراع، وبخاصة من خلال تنفيذ بيان جنيف، الذي أقره المجلس بالإجماع في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وكشفت مشاورات المبعوث الخاص عن خطوط تصدع بين أصحاب المصلحة في التراع السوري وكذلك نقاط توافق يمكن بناء عملية سياسية ذات مصداقية عليها. وقال إنه مستعد لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لإقرار أي توصيات أو اتفاق، قد يجري التوصل إليهم من خلال عملية سياسية بقيادة سورية. وخلص الأمين العام إلى أن الوضع الراهن في الجمهورية العربية السورية غير مقبول، وأنه إذا ما فشل المجلس في تقديم دعمه الكامل للاقتراح الجديد، فسينتظر العالم من الهيئة أن توفر بديلا عمليا.

وأبلغ المبعوث الخاص المجلس بأن ضخامة المعاناة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية ينبغي أن تدفع المجتمع الدولي إلى أن يلتزم حتى أبعد احتمالات التوصل إلى حل سياسي. وبدأت مشاورات جنيف، وهي مجموعة من المناقشات المنفصلة المنظمة، مع الجهات الفاعلة السورية وغير السورية في ٥ أيار/مايو. وتهدف إلى إجراء اختبار لثانة أي استعدادات لتضييق الفجوات في تفسير المبادئ الواردة في بيان جنيف. وكشفت المشاورات عن نقاط اتفاق، وخاصة أهمية البيان والرغبة في وجود دولة متحدة وذات سيادة ومستقلة وغير طائفية ومتعددة العقائد وشاملة للجميع، تتمتع بالسلامة الإقليمية والحفاظ على مؤسسات الدولة وإصلاحها، ويقودها من يثون الثقة والطمأنينة في الجماهير. وكانت هناك أيضا نقاط اختلاف، وخاصة فيما يتعلق بفكرة إنشاء هيئة حكم انتقالية.

وقال إنه سعيًا لتعزيز صيغة مشاورات جنيف، اقترح إجراء مناقشات مواضيعية من خلال أفرقة عاملة مشتركة بين الأطراف السورية عن السلامة والحماية؛ والمسائل السياسية والدستورية؛ والمسائل العسكرية والمسائل الأمنية؛ والمؤسسات العامة والتعمير والتنمية. وستبدأ هذه الأفرقة العاملة في تنظيم تحرك نحو وضع وثيقة إطارية يمتلك زمامها السوريون بشأن تنفيذ بيان جنيف. وطلب دعما من المجلس كوسيلة لإقناع جميع الجهات السورية والإقليمية الفاعلة بالمشاركة. وأضاف أن وجود آلية للدعم الدولي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل فريق اتصال.

وفي مشاورات مغلقة، بحضور الأمين العام، قدم المبعوث الخاص تفاصيل إضافية عن الفكرة وراء مبادرة الأفرقة العاملة. وشدد أعضاء المجلس على أهمية السعي إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية للأزمة، وأنشوا على جهود المبعوث الخاص في هذا الصدد. وشددوا أيضا على أن العملية يجب أن تقودها أطراف سورية بمساعدة من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. ورحب كثير من الأعضاء بالمبادرة

كوسيلة لتوليد الزخم الدافع للعملية السياسية. وأعرب كثير من الأعضاء عن تأييدهم لفكرة إنشاء فريق اتصال، واقترح عدة أعضاء أن يعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الجمهورية العربية السورية خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. ورحب عدد من الأعضاء باقتراح المبعوث الخاص بأن تجتمع الأفرقة العاملة بالتوازي للتمكين من إجراء مناقشات بشأن سبل مكافحة الإرهاب في نفس الوقت الذي تجري فيه مناقشات بشأن المسار السياسي. وقال بعض الأعضاء إنه ستترتب نتائج عكسية على التقليل من شأن التهديد الذي يفرضه الإرهاب في الجمهورية العربية السورية والمنطقة بأسرها. وأبرز البعض ضرورة التعاون الكامل مع حكومة الجمهورية العربية السورية وتقديم الدعم لها في مكافحة الجماعات الإرهابية. وأطلقت دعوات أيضا لاحترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

في ٢٢ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقدم السيد يان كوبيتش الممثل الخاص للأمين العام للعراق إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في العراق، وكذلك بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ومواطني وممتلكات الأطراف الثالثة. وقال إن العراق يعيش واحدة من أصعب المراحل في تاريخه الحديث منذ وصول تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام. والعملية السياسية ماضية قدما ولكن بدون الحيوية اللازمة. ولا تزال التكلفة البشرية مرتفعة جدا نتيجة للتراع المسلح والهجمات الإرهابية. ولا يزال المدنيون مستهدفين على وجه الخصوص من تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام. وشدد على أن الحالة الإنسانية في العراق تثير قلقا بالغاً وحث المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهد لمساعدة المجتمعات المحلية العراقية الضعيفة. ولفت الانتباه إلى تقارير لجوء المجتمعات المحلية والأسر إلى تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل الحصول على المساعدة. واقترح أن يسعى المجتمع الدولي إلى التوصل إلى حل سياسي في الجمهورية العربية السورية لتعزيز مكافحة الإرهاب في العراق.

وأكد الممثل الدائم للعراق، متحدثا بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أهمية الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في دعمها للعراق، ودعا إلى تجديد ولاية البعثة حتى تموز/يوليه ٢٠١٦. وسلط الضوء على مشكلة المشردين داخليا، ودعا إلى تقديم الدعم لخطوة الاستجابة الإنسانية للعراق. وأكد الحاجة أيضا إلى التصدي للإرهاب وإلى التعاون الدولي لبلوغ هذا الهدف.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تزايد الإرهاب في العراق، والعواقب الإنسانية المترتبة على الأنشطة الإرهابية، وأقروا بضرورة مواصلة العمل على تحقيق المصالحة الوطنية، ودعوا الحكومة العراقية إلى تكثيف جهودها لتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق المصالحة. وقال أحد الأعضاء إنه يتعين الاستماع إلى ممثلي ما يسمى التحالف الدولي الذي يعمل في العراق والجمهورية العربية السورية بشأن النتائج الأولية للحملة التي يقوم بها. وأبدى الأعضاء دعماً قوياً للبعثة وللممثل الخاص.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢٢٣٣ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

اليمن

في ١٠ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً صحفياً يرحب بالإعلان الصادر عن الأمين العام في ٩ تموز/يوليه فيما يتعلق بالهدنة الإنسانية في اليمن والتزام الأطراف بهذه الهدنة. وأيد أعضاء المجلس تنفيذ هدنة إنسانية غير مشروطة في اليمن تبدأ يوم الجمعة، ١٠ تموز/يوليه، وتستمر حتى نهاية شهر رمضان، وحثوا كذلك جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس في حالات الانتهاكات المتفرقة وتجنب التصعيد.

وفي ٢٨ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. ووصف الحالة الإنسانية في اليمن بأنها انزلاق نحو كارثة. ويعاني قرابة ١٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي ويفتقر أكثر من ٢٠ مليون شخص إلى المياه المأمونة، وقُتل ٨٩٥ مدنياً. وأفاد بأن هناك حاجة ملحة إلى آلية تفتيش تقودها الأمم المتحدة تتيح تدفق الواردات التجارية. ولا يزال أطراف النزاع عاجزين عن الوفاء بمسؤولياتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولم تُحترم الهدنة الإنسانية التي أُعلنت خلال عطلة نهاية الأسبوع السابق من جانب أي طرف من أطراف النزاع، مع استمرار الغارات الجوية والقتال البري. وأدلى الممثل الدائم لليمن، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، ببيان أمام المجلس أعرب فيه عن أسفه لأن ميليشيات الحوثيين انتهكت أحكام الهدنة الإنسانية. وأعرب عن تقديره للمجلس لتشجيعه الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة التي سببتها الميليشيات الحوثية.

وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، واتفقوا على أنه تلزم هدنة إنسانية. وأعرب أعضاء المجلس عن رأي مفاده أن الوضع

يستلزم حلاً سياسياً. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء إمكانية أن تملأ جماعات متطرفة الفراغ السياسي في اليمن. وشدد بعض الأعضاء على أهمية التمكين من استيراد سلع تجارية إلى اليمن، وسألوا عن مفاوضات الأمم المتحدة مع الحكومة بشأن آلية للتفتيش تقودها الأمم المتحدة.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ٢ تموز/يوليه، وفي إطار بند "مسائل أخرى"، ناقش أعضاء المجلس في مشاورات مغلقة الأعمال التحضيرية لجلسة الإحاطة التي كان من المقرر إجراؤها عن الحالة في البوسنة والهرسك في الأسبوع التالي.

وفي ٨ تموز/يوليه، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وقدم نائب الأمين العام إحاطة إلى المجلس قائلاً إن الإبادة الجماعية في سربرينتشا، التي وقعت قبل ٢٠ عاماً، كانت أحد أحلك الفصول في التاريخ الحديث وأن الأمم المتحدة قد أقرت بمسؤوليتها عن الإخفاق في حماية الناس الذين كانوا ينشدون السلامة في سربرينتشا. ومنذ تلك الأحداث، عملت الأمم المتحدة بطرق عديدة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير التي حددت الأخطاء التي ارتكبت من جانب المنظمة ومن جانب المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً أيضاً. وأكد أن المجلس له دور محوري في منع نشوب النزاعات، مضيفاً أن الأوضاع يمكن أن تتدهور عندما يكون مجلس الأمن منقسماً.

وقدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إحاطة أيضاً إلى المجلس (عن طريق التداول بالفيديو). وقدم لمحة عامة عن بعض أهم الأحداث التي أدت إلى سقوط سربرينتشا، مثل القرارات التي أُخذت فيما يتعلق باستخدام الدعم الجوي أثناء النزاع. ولا تزال الدروس التي يمكن أن تستخلصها الأمم المتحدة مما حدث في سربرينتشا مهمة، ويتمثل الدرس الأساسي في أنه لكي تكون عمليات حفظ السلام فعالة فمن الضروري أن تحظى الأمم المتحدة بالاحترام. وبدون هذا الاحترام، من المرجح أن تُرتكب مزيد من المذابح.

وتذكر أعضاء المجلس جميع ضحايا النزاع في البوسنة والهرسك، من خلال أمور منها التزام الصمت مدة دقيقة. وأقر أيضاً كثير من الأعضاء بالجرائم المرتكبة، وشجعوا الجهود الرامية إلى المصالحة في البلد، وشددوا على ضرورة تعلم دروس من الأخطاء السابقة عند النظر في كيفية حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وتكلم اثنان من الأعضاء قبل التصويت،

فقالا إن التصويت على مشروع القرار، الذي لا تزال هناك خلافات رئيسية قائمة بشأنه، لا يتسق مع مبدأ المصالحة الوطنية داخل البوسنة والهرسك وسيؤثر على الوحدة بين أعضاء المجلس. وتكلم أيضا أحد الأعضاء قبل التصويت فقال إن مشروع القرار سيدعم المصالحة والاعتراف بالماضي، وسيدعو إلى بذل جهود للتعلم من الدروس المؤلمة لسربرينتشا والتصرف بناء عليها. ونظر المجلس في مشروع القرار بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ونال مشروع القرار ١٠ أصوات مؤيدة، مقابل صوت واحد معارض (الاتحاد الروسي)، وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت (أنغولا، والصين، وجمهورية فزويلا البوليفارية، ونيجيريا). ولم يعتمد لذلك مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس. وتكلم بعد التصويت أعضاء كثيرون أعربوا عن أسفهم إزاء نتيجة التصويت.

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

في ١٦ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لدى الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، واستمع إلى إحاطة قدمتها ليزا بوتنهايم، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة في قبرص.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات بشأن مسألة قبرص واستمع إلى إحاطتين مقدمتين من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة في قبرص، وآسبن بارث إيدي المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص. ورحبا باستئناف المفاوضات بين طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك، وأشارا إلى أن هذا التقدم الإيجابي حظي بدعم عن طريق جملة أمور منها تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها قادة الطائفتين. وأفاد المستشار الخاص بأن المفاوضات تجري في جو بناء وأنها تهدف إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة. وأعرب أعضاء المجلس عن تشجيعهم ودعمهم لتلك المفاوضات التي يقودها زعماء الطائفتين.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع قراره ٢٢٣٤ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

في ٢ تموز/يوليه، وفي إطار بند "مسائل أخرى" أبلغ الممثل الدائم لماليزيا المجلس في مشاورات مغلقة بعزم بلده أن يقدم، باسم البلدان المشاركة في فريق التحقيق المشترك بشأن إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 (أستراليا، وأوكرانيا، وبلجيكا، وماليزيا، وهولندا)، مشروع قرار لكي ينظر فيه المجلس من شأنه أن ينشئ محكمة دولية لمساءلة المسؤولين عن إسقاط الطائرة. وقال إنه ستكون للمحكمة المقترحة صلاحية التحقيق مع الأفراد ومحاكمتهم على الأفعال الإجرامية المتصلة بتلك الحادثة. وأشار أعضاء المجلس إلى القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي أعرب فيه المجلس عن اعتزامه محاسبة المسؤولين عن هذا الحادث، وقالوا إنهم سينظرون في اقتراح ماليزيا بعين القبول في ضوء تلك الخلفية. وقال أحد الأعضاء إن إنشاء محكمة دولية بشأن هذا الحادث الإجرامي لا يقع ضمن اختصاصات المجلس، وأضاف أن هناك أسئلة لا تزال دون إجابة فيما يتعلق بشفافية التحقيق الجاري.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، أجرى المجلس مشاورات مغلقة لمناقشة مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي بشأن هذه المسألة. ولدى عرض مشروع القرار قال الاتحاد الروسي إنه يركز على مواصلة تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، وطلب إلى الأمين العام أن يقوم بدور أكثر فعالية في كفالة أن تتماشى التحقيقات الجارية مع أحكام القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن. وخلال المناقشات أشار كثير من أعضاء المجلس إلى مشروع القرار الذي قدمته ماليزيا. وأشار البعض إلى الإحاطة الخطية التي أعدها إدارة الشؤون السياسية عن التحقيقات في إسقاط طائرة الرحلة MH-17. وسلط العديد من الأعضاء الضوء على ضرورة تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، وأشاروا إلى الرغبة في أن يكون المجلس موحداً عند المضي قدماً. وبينما أعرب كثير من الأعضاء عن تأييدهم لمشروع القرار الذي قدمته ماليزيا، أشار البعض إلى أن إنشاء محكمة سيكون سابقاً لأوانه، وأنه تلزم مزيد من التدخلات من الأمين العام.

وفي ٢٩ تموز/يوليه، نظر المجلس في مشروع قرار مقترح من ماليزيا، اشترك في تقديمه عدد من البلدان. وقبل التصويت، تذكّر أعضاء المجلس ضحايا إسقاط طائرة الرحلة MH-17 من خلال التزام الصمت لمدة دقيقة. ونال مشروع القرار ١١ صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد معارض (الاتحاد الروسي)، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (أنغولا، والصين، وجمهورية فيتوولا البوليفارية). ولم يعتمد بالتالي مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس. وبالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، أدلى عدد

من البلدان غير الأعضاء في المجلس، بعضها قام وزراء بتمثيلها، بيانات أمام المجلس بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، أعربت فيها البلدان عن أسفها لإزاء نتيجة التصويت، وأكدت ضرورة تقديم المسؤولين إلى العدالة.

عدم الانتشار

جمهورية إيران الإسلامية

في ١٥ تموز/يوليه، وفي مشاورات مغلقة تحت بند "مسائل أخرى"، أبلغت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة المجلس بأن بلدها يعتزم تقديم مشروع قرار لكي ينظر فيه المجلس يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها في فيينا في ١٤ تموز/يوليه من جانب الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وجمهورية إيران الإسلامية والمتعلقة بالبرنامج النووي السالف الذكر.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، اعتمد المجلس القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيد، ضمن جملة أمور، خطة العمل الشاملة المشتركة. وشارك في تقديم القرار جميع أعضاء المجلس.

المسائل المواضيعية والمسائل الأخرى

صون السلام والأمن الدوليين: التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية

في ٣٠ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن السلام والأمن والتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ورأس الجلسة موراي ماكلي، وزير خارجية نيوزيلندا. وقدم إحاطات الأمين العام، وتويلايا سايليلي مالييلغاوي رئيس وزراء ساموا، وبورتيا سمبسون ميلر رئيسة وزراء جامايكا، وجان-بول آدمز وزير مالية سيشيل، سلطت الضوء على التحديات الأمنية الرئيسية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى الاعتراف بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة كتحديين رئيسيين تواجههما هذه الدول. وحددت رئيسة وزراء جامايكا الجريمة العابرة للحدود الوطنية كأكبر تهديد للأمن في منطقة البحر الكاريبي.

وفي البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس وغير الأعضاء في المجلس، حدد كثير من المشاركين تغيير المناخ على أنه تهديد "غير تقليدي" للسلام والأمن في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا كثير من الممثلين إلى التوصل إلى نتائج طموحة وملزمة قانونا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، المقرر عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وجرى

إبراز أهمية دعم الحد من مخاطر الكوارث، وصندوق المناخ الأخضر من أجل التصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره. وحدد كثير من المشاركين تولي الدول الجزرية الصغيرة النامية القيادة في قطاع الطاقة المتجددة كعامل أساسي في ضمان أمن الطاقة وبناء قدرتها على التكيف. ودعت الدول الواقعة في المحيط الهادئ إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن يتولى مسؤولية تحليل الآثار الأمنية لتغير المناخ، وإجراء تقييم لقدرات منظومة الأمم المتحدة على التصدي لهذه الآثار.

وأبرز كثير من المشاركين أهمية المحيطات وموارد مصايد الأسماك لأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد كانت هناك دعوات لزيادة التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لمواجهة تهديدات من قبيل تآكل المحيطات والحطام البحري. وحُدّد المؤتمر الثاني، "محيطاتنا"، المقرر عقده في شيلي في عام ٢٠١٥، كمتنّد يجري في إطاره مواصلة معالجة بعض هذه المسائل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديد الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه على أنه يمثل تهديدا رئيسيا لأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية يقوض استدامة موارد مصائد الأسماك القيّمة، ويهدد الأمن الغذائي، ويدمر الاقتصادات. وطلبت كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الحصول على حصة أكبر وأكثر إنصافا في التنمية المستدامة للموارد الطبيعية، على سبيل المثال، تخصيص قدر أكبر من الإيرادات المتأتية من المصيد من مصايد الأسماك. وتم تحديد التقيد بالقانون الدولي، والاعتراف بالمناطق البحرية المحمية، وبناء قدرات هذه الدول، والتعاون في المراقبة البحرية باعتبارها تدابير يمكن أن تتصدى لتحديات الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه.

وسلطت كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الضوء في بياناتها على الصلة الجوهرية بين التنمية والسلام والأمن، وكذلك على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. وأقر كثير من المشاركين بضرورة أن يعمل المجتمع الدولي في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بهذه الدول تحديدا.

تعيين الأمين العام للأمم المتحدة

في ٢٢ تموز/يوليه، نظر المجلس في مشاورات مغلقة، في إطار بند "مسائل أخرى"، في تعيين الأمين العام المقبل. وأشار إلى أن مناقشة المجلس تناولت قضايا مماثلة لتلك التي تناولتها المفاوضات التي تجري في الجمعية العامة بشأن مشروع قرار متعلق بتنشيط أعمال الجمعية.

وأشار أعضاء المجلس إلى الأحكام ذات الصلة بتعيين الأمين العام في ميثاق الأمم المتحدة، وفي النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، والنظام الداخلي للجمعية العامة. وذهب أحد الآراء إلى أن الترتيبات والأطر الزمنية التقريبية التي استُخدمت لتعيين الأمين العام في عام ٢٠٠٦ مقبولة، وأنه يمكن للمجلس اتباع نفس النهج في عام ٢٠١٦.

وأيد كثير من أعضاء المجلس أهمية المعايير المتصلة بالمؤهلات في عملية التعيين، فضلاً عن مسألة المساواة بين الجنسين. وأيد العديد من الأعضاء إصدار رسالة مشتركة من رئيسي المجلس والجمعية العامة لمعالجة القضايا، بما في ذلك جداول زمنية إرشادية لعملية التعيين، وإجراءات الترشيح وقائمة للمرشحين مع المعلومات الداعمة، وفرصة للتفاعل مع المرشحين في المجلس أو الجمعية. وقام بعض الأعضاء بتشجيع المرشحين على الاجتماع مع المجموعات الإقليمية. وأيد بعض الأعضاء التناوب الجغرافي، مشيرين أنه لم يكن هناك أي أمين عام من مجموعة دول أوروبا الشرقية.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٢٢ تموز/يوليه، أصدر المجلس بياناً صحفياً يدين الهجوم الإرهابي الذي وقع في سوروج، في تركيا، في ٢٠ تموز/يوليه. وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم لأسر الضحايا ولشعب وحكومة تركيا. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الاعتداءات إلى العدالة، وأكدوا من جديد أنه يتعين مكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، بسبب الأعمال الإرهابية، بكل الوسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2015/14)، أعرب فيه عن قلقه إزاء استمرار التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية على السلام والأمن الدوليين. وأكد المجلس من جديد إدانته الشديدة لجميع الهجمات الإرهابية وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وأقر بأنه تم إحراز تقدم في الأشهر الأخيرة بعد الجهود العسكرية الإقليمية المشتركة، وأثنى على الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد (تشاد، والكاميرون، والنيجر، ونيجيريا) وبنن على جهودها الرامية إلى تشغيل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، وشجع على زيادة التعاون الإقليمي. ودعا المجلس في بيانه المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى دعم فرقة العمل، ورحب بخطط مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر للجهات المانحة ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للاتحاد الأفريقي لدعم الجهود الإقليمية لمكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في بلدان حوض بحيرة تشاد، وأشار إلى جهود

البلدان المتضررة الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الإقليمية الناجمة عن الأعمال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. وعقب اعتماد البيان الرئاسي، أدلت تشاد ببيان أكدت فيه أنه في حين أن جماعة بوكو حرام قد أصابها الضعف عسكرياً، فإنها لم تُهزم، ورحب بدعوة المجلس إلى دعم المنطقة في جهودها الرامية إلى مواجهة تهديد بوكو حرام.
